

مجلس الأمن

السنة الخمسون



الجلسة ٣٥١٧

الخميس، ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥، الساعة ١٠/٤٥
نيويورك

الرئيس:	السيد كوفاندا	(الجمهورية التشيكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سيدروف
	الأرجنتين	السيدة كارديناس
	ألمانيا	السيد رودولف
	اندونيسيا	السيد وييسونو
	إيطاليا	السيد فولتشي
	بوتسوانا	السيد ليغويلا
	رواندا	السيد اوباليجورو
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	عمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد مريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد ديفيد هني
	نيجيريا	السيد غمباري
	هندوراس	السيد مرتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

التقرير المرحلي العاشر للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيا (S/1995/279)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥

سأعطي الكلمة أولاً لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيريا

التقرير المرحلي العاشر للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا (S/1995/279)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل ليبيريا يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المعتادة، أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وذلك وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة، والمادة ٢٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد بل (ليبيريا) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أمام أعضاء المجلس التقرير المرحلي العاشر للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا، الوثيقة S/1995/279.

وأمام أعضاء المجلس أيضاً الوثيقة S/1995/291 التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق مشاورات المجلس السابقة.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضاً، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

السيد فولتشي (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستصوت إيطاليا مؤيدة لمشروع القرار لأنه ليس أكثر من تجديد فني لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا. ووسط التأخير الراهن في عملية السلم بدأت شكوك مشروعة تثار حول حكمة الإبقاء على هذه البعثة، إلا إذا أظهرت الأطراف إرادة صادقة ونية حقيقية على تسريع عملية المصالحة.

ونحن نوافق على مضمون مشروع القرار، وبخاصة فيما يتعلق بالحاجة إلى عقد مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أقرب موعد ممكن. كما نؤيد التدابير المتعلقة بإنشاء لجنة جزاءات يعهد إليها بالتحقق من تطبيق حظر الأسلحة المفروض على ليبيريا.

ونفهم أن استمرار انتهاك الحظر على الأسلحة إحدى العقبات الرئيسية التي تعرقل جهود المجتمع الدولي لإعادة إقرار السلم في ليبيريا. ونأمل أن يكون هذا التدبير أيضاً إشارة لبلدان المنطقة بأن مجلس الأمن جاد في موقفه إزاء هذه المسألة وبأنه على نحو أعم ينبغي لهذه البلدان أن تلتزم حقاً بخلق الظروف المناسبة لتنفيذ اتفاق اكوسومبو واتفاق أكرا.

السيد ويبيسونو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي في البداية أن يعرب عن تقديره الخالص للأمين العام على تقريره الأكثر إفادة (S/1995/279) المؤرخ في ١٠ نيسان/أبريل وهو التقرير العاشر من مجموعة التقارير المرحلية عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا. كما أننا نعرب عن تقديرنا للأمين العام وممثله الخاص وزعماء الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا على جهودهم التي لا تكل لإقرار السلم في ليبيريا.

بعد النظر في التقرير يلاحظ وفد اندونيسيا أن التطورات صوب تسوية الحالة لم تكن مشجعة، وأن الأعمال التي تحدث في البلد في الوقت الحاضر ليست من النوع الذي يخلق مناخاً مؤاتياً لتحقيق السلم والاستقرار والمصالحة الوطنية. ويذكر التقرير أن عملية السلم في ليبيريا لا تزال في مأزق ويضيف أن

الاتفاقات ذات الصلة وتوفير الوقت الكافي للإعداد لمؤتمر الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا، ولانعقاد هذا المؤتمر. ونأمل أن تتاح، خلال هذه الفترة، الفرصة الكافية لأن تقيم الأطراف في ليبيريا الدليل على استعدادها لحسم مشاكلها الخاصة ولأن تحترم دور المنظمات الدولية والاقليمية ودون الإقليمية.

السيد يومويهي (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أن يتوجه بالشكر للأمين العام لتقريره الأخير عن الحالة في ليبيريا (S/1995/279) الذي يشكل الأساس لمشروع القرار المعروض الآن على المجلس. ويقدم التقرير، إلى حد كبير، وصفا دقيقا للحالة الراهنة في ليبيريا، وهي حالة لا تعتبر، مع الأسف، مشجعة. كما يسلط الضوء على المأساة السياسية والعسكرية والإنسانية التي لا تزال تحقيق بليريا.

وقد أعرب وفد بلدي في كل مناسبة عن شعوره بالإحباط لأن الفصائل والزعماء السياسيين في ليبيريا لم يتمكنوا من الاتفاق على تكوين مجلس دولة جديد أو على رئاسة هذا المجلس، كما ينص على ذلك الاتفاقان اللذان وقعوا عليهما في أكرا، بغانا بتاريخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وذلك على الرغم من جهود الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا لعقد اتفاق بين الأطراف الليبرية.

وفي سياق الجهود المستمرة التي تبذلها نيجيريا للمساعدة في حسم عملية تحقيق السلم في ليبيريا، بعد أن وصلت إلى طريق مسدود، وافق بلدي على استضافة مؤتمر قمة قادة دول غربي أفريقيا في أبوجا في أيار/مايو ونأمل أن تسفر هذه القمة عن توفير التوفيق الأكثر فعالية بين سياسات الدول في المنطقة دون الإقليمية وأن تؤدي إلى تركيز الجهود لمساعدة الأطراف في ليبيريا في تحقيق السلم والمصالحة الوطنية في بلدها.

بيد أن جهودنا يمكنها فقط أن تكمل جهود الأطراف ذاتها. فإذا ما تمكنا من خلق مناخ مؤات لإجراء المفاوضات، فعلى الأطراف أن تنتهز هذا الزخم وأن تقدم التنازلات اللازمة من أجل تحقيق السلم، ويتفق وفدي اتفاقا كاملا مع الأمين العام عندما يلاحظ في تقريره أن:

انهيار وقف إطلاق النار أدى إلى ازدياد الحالة العامة تدهورا.

وقد نشأت هذه الحالة، إلى حد كبير، بسبب فشل الأطراف في التوصل إلى اتفاق فيما بينها بشأن تنصيب مجلس دولة. ونشعر بأسف عميق لعدم توصل الفصائل والأحزاب السياسية إلى اتفاق، على الرغم من الجهود المضنية التي بذلها رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا والزعماء الآخرون في الجماعة. إن ما نعتقده هو الإرادة السياسية للتنفيذ الصادق لاتفاق أكرا. ويحدونا الأمل في أن تتقيد الأطراف الليبرية الآن تقيدا صارما باتفاق أكرا وأن تقيم الدليل على استعدادها لتنفيذه الكامل وأن تبدي تصميمها السياسي على تحقيق السلم والاستقرار في ليبيريا والتزامها بذلك. وبالإضافة إلى ذلك نأمل أن تؤدي مشاورات المتابعة بشأن هذه المسائل إلى التوصل إلى اتفاقات بشأن تنصيب مجلس الدولة.

المسألة الأخرى التي تشغل وفد اندونيسيا هي مسألة التوسيع المستمر لأنشطة الإغاثة الإنسانية في المناطق الواقعة تحت سيطرة الفصائل، وهي الأنشطة التي عوقبت بسبب عدم وجود ضمانات أمنية جديرة بالثقة من الفصائل في ليبيريا. ونعتقد أن الضمانات الأمنية المستمرة ستضمن وصول كميات كافية من المساعدة المنقذة للحياة إلى السكان المدنيين في كل أجزاء البلد. وفي هذا السياق نود أن نعرب عن أملنا في أن يعقد مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا في أقرب وقت ممكن بغية تنسيق السياسات بشأن ليبيريا والتوفيق بينها والنهوض بتنفيذ اتفاق أكرا. وفي هذا الصدد لا يسعنا إلا أن نشيد بحكومة نيجيريا التي وافقت على استضافة مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا.

مشروع القرار الخاص بليبيا المطروح علينا اليوم والذي في جملة أمور يمدد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ وينشئ لجنة تابعة لمجلس الأمن لرصد التنفيذ الفعال للحظر المفروض على السلاح بموجب القرار ٧٨٨ (١٩٩٢)، يحظى بتأييد وفدنا و سنصوت مؤيدين له.

وينبغي اعتبار تمديد هذه الولاية فرصة لاحترام أطراف النزاع لوقف إطلاق النار ولتنفيذ جميع

"الشعب الليبيري [تكبد] خسائر فادحة من جراء التنافس المستمر بين زعماء الفصائل السياسيين وتصلبهم". (S/1995/279)،
(الفقرة ٢٨)

ومن المناسب أن يفكر المسؤولون عن وصول عملية السلم في ليبيريا إلى طريق مسدود تفكيراً جدياً في المسؤولية الشخصية التي يتحملونها عن موت المئات والآلاف من أفراد شعبهم وعن تدمير اقتصاد بلدهم وهياكله الأساسية وعن الآثار المزعزعة للاستقرار لدى جيرانهم، وسيراليون هي الحالة الأكثر صلة بالموضوع.

إن مشروع القرار محق في تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ كما أوصى الأمين العام. ومن السليم أيضاً أن يدعو مشروع القرار جميع الأطراف في ليبيريا، مرة أخرى، إلى تنفيذ اتفاق أكوسومبو واتفاق أكرا عن طريق إعادة إقامة وقف فعال لإطلاق النار وتنصيب مجلس الدولة.

إن انتهاكات حظر السلاح الذي فرض بموجب القرار ٧٨٨ (١٩٩٢) لم تساعد في الماضي الجهود الجماعية لتعزيز السلم في ليبيريا. ومن ثم يؤيد وفدي أي تدابير تصدر بناءً عن تدبر جيد لإحكام طوق النظام الحالي للحد من تدفق الأسلحة إلى داخل البلد. وفي هذا الصدد نؤيد الفقرة ٣ (مكرر) من مشروع القرار التي تفعل ذلك تماماً، وتنشئ لجنة تابعة لمجلس الأمن لرصد الامتثال لنظام حظر الأسلحة، ونأمل أن يكون لهذا أثر مفيد على الحالة.

لهذه الأسباب، سيصوت وفدي مؤيداً لمشروع القرار.

السيد مرتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يشعر وفد بلدي بالامتنان للتقرير الذي قدمه الأمين العام عن ليبيريا والوارد في الوثيقة S/1995/279 عملاً بالفقرة ٢ من قرار مجلس الأمن ٩٧٢ (١٩٩٥). وإثر قراءة التقرير، لا يسع وفد بلدي إلا أن يستنكر الحالة الخطيرة السائدة في البلاد نتيجة تعنت الفصائل المتحاربة على السلطة وإخفاقها في الوفاء بالتزامات التي تم التعهد بها في اتفاقي أكرا وإكوسومبو.

وإن تقرير الأمين العام يتيح لنا فهم خطورة الحالة، التي يمكن إيجازها بما يلي: لقد فشلت الأطراف في التوصل إلى اتفاق لتنصيب مجلس دولة، وهذا يمثل خطوة أساسية نحو تنفيذ اتفاق أكرا. وتكثفت الأعمال العسكرية بين أطراف الصراع، وأدت بدورها إلى زيادة في عدد اللاجئين والمشردين. ووردت تقارير عن وقوع مذابح يجري التحقيق فيها حالياً. وقررت تنزانيا وأوغندا سحب وحدتيهما من قوات حفظ السلم في ليبيريا، وفريق مراقبي وقف إطلاق النار التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتدهورت الحالة الانسانية بصورة كبيرة، إلى الحد الذي أخذت تتعرض فيه للخطر الشديد إمدادات المواد الغذائية لمخيمات اللاجئين والمشردين. ويجب التغلب على هذا العامل وغيره من العوامل السلبية إذا كان للسلم أن يعم ربوع ليبيريا.

ويعلم الأمين العام في الفقرة ٢٢ من تقريره بأن عملية السلم في ليبيريا لا تزال في مأزق. واشتدت حدة الأعمال العسكرية، ولم تنفذ الأطراف إحدى الخطوات الأساسية من اتفاق أكرا. مع ذلك، هناك عنصر إيجابي واحد - يعتبره وفد بلدي بالغ الأهمية يتمثل في مؤتمر القمة الذي ستستضيفه عما قريب نيجيريا للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ووفد بلدي من جانبه، يقدر الجهود التي تبذلها نيجيريا للنهوض بالسلم في ليبيريا.

ومشروع القرار المعروض علينا اليوم يمثل جهداً إضافياً من جانب المجلس لضمان التوصل إلى حل عادل وسلم دائم في ليبيريا. وهذا لن يتسنى إلا إذا قررت أطراف الصراع التعاون من أجل تحقيقه. وينص مشروع القرار كذلك على إنشاء لجنة لمراقبة حظر توريد الأسلحة المفروض بموجب القرار ٧٨٨ (١٩٩٢)، ويأمل وفد بلدي بأن يسهم هذا إسهماً حاسماً في عملية السلام في ليبيريا.

وأخيراً، نعتقد أنه إذا لم تيسر الأطراف في ليبيريا هذه الفرصة وتغتنمها، فينبغي للمجلس أن يعيد النظر على نحو جدي في الدور الذي يضطلع به في هذا البلد، حيث بدأت الموارد والجهود تنفذ دون تحقيق أية نتائج تبرر وجود الأمم المتحدة في ليبيريا.

ويؤيد وفد بلدي مشروع القرار من جميع جوانبه.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية)
(ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشعر الولايات المتحدة
ببالغ القلق حيال عدم تحقيق التقدم من أجل السلام
في ليبيريا. فوقف إطلاق النار، الذي بدأ في ٢٨ كانون
الأول/ديسمبر، قد انهار الى حد بعيد. وهناك تقارير
جديدة عن المذابح والفظائع التي ترتكب ضد المدنيين
وعن تحركات جديدة للمشردين نحو بوكانان وعبر
حدود غانا وكوت ديفوار.

والمسؤولية الأولى عن استمرار سفك الدماء
تقع على عاتق الفصائل المسلحة التي دلت على عدم
رغبتها في تنفيذ اتفاقي أكرا واكوسومبو. وإننا نحث
بقوة على استعادة وقف إطلاق النار فوراً، وعلى قيام
الفصائل بالعمل بسرعة على حسم خلافاتها بشأن
مجلس الدولة وبتنفيذ الاتفاقات.

ولا تزال الولايات المتحدة تؤيد تأييدا تاما
الجهود التي يبذلها رئيس الجماعة الاقتصادية لدول
غرب افريقيا، رئيس جمهورية غانا، السيد جيري
رونغس، من أجل عقد اجتماع قمة للدول المعنية في
المنطقة، بالإضافة الى زعماء الفصائل. وهذا الاجتماع
تحدد الآن انعقاده في ١٧ أيار/مايو في أبوجا،
نيجيريا. وإننا نحث بقوة جميع رؤساء الدول المدعوة
لحضور اجتماع القمة من أجل تنسيق سياساتهم بشأن
ليبيريا، وخصوصا لوقف تدفق الأسلحة الى ليبيريا، مما
يسهل إنهاء الحرب.

وتعتقد الولايات المتحدة بأن بعثة مراقبي
الأمم المتحدة في ليبيريا، ينبغي أن تضطلع بدور هام
في مراقبة تنفيذ عملية السلام وحماية المدنيين من
آثار القتال. ومما يؤسف له، أنها لم تتمكن حتى الآن
من الاضطلاع بولايتها. بسبب استمرار الأعمال
العسكرية. وتؤيد الولايات المتحدة هذه الولاية
المحدودة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة على أمل أن
يمنح مؤتمر القمة الإقليمي الذي سيعقد في ١٧
أيار/مايو زخما حقيقيا للسلام. ومع ذلك، يجب أن
نقول إن التمديد التلقائي ليس حلا وإن صبر المجتمع
الدولي ليس بلا حدود.

السيد رودولف (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن
الانكليزية): لقد صوتت ألمانيا مؤيدة القرار الذي ينص
على تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة حتى ٣٠
حزيران/يونيه. فالحالة في الميدان والتقدم في عملية

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن
الصينية): لقد تابع الوفد الصيني عن كثب وعلى الدوام
تطور الحالة في ليبيريا. وأعربنا عن عميق قلقنا حيال
الركود الذي يعتور عملية السلام، وانهايار وقف إطلاق
النار، والكميات الضخمة من الأسلحة التي تتدفق على
البلاد وفشل عمليات الإغاثة الانسانية هناك.

إن المفتاح لإحراز التقدم في عملية السلم
الليبرية يكمن في تنفيذ جميع أطراف الصراع بحسن
نية لاتفاقي أكرا واكوسومبو. ويجب عليها أن تنفذ
فورا وقفا فعالا لإطلاق النار وإنشاء مجلس للدولة في
أقرب وقت ممكن وذلك لإرساء أساس صلب لتحقيق
المصالحة الوطنية.

إننا نؤيد وندعم عقد مؤتمر قمة إقليمي
يستهدف إيجاد تسوية مناسبة لمسألة ليبيريا.
وفي هذا الصدد، نود أن نعبر عن امتناننا لحكومة
نيجيريا وللرئيس رونغس رئيس جمهورية غانا على
جهودهما.

إن مشروع القرار المعروض علينا يجسد روح
الشعب الليبري وينسجم مع مصالحه الأساسية. وهو
تجسيد أيضا للأمال المتوهجة للمجتمع الدولي. ولذلك
فإن الوفد الصيني سوف يصوت مؤيدا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أ طرح الآن
للتصويت مشروع القرار S/1995/291.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، اندونيسيا، إيطاليا،
بوتسوانا، الجمهورية التشيكية، رواندا، الصين، عمان،
فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا
الشمالية، نيجيريا، هندوراس، الولايات المتحدة
الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥
صوتا مؤيدا. بهذا يكون مشروع القرار قد اعتمد
بالإجماع باعتباره القرار ٩٨٥ (١٩٩٥).

والآن، أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين
يودون الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

إن الفصائل الليبرية - بحث من المجتمع الدولي، وبمساعدة من بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا التي لا يزال رئيسها يبذل الكثير دون كلل في هذا الشأن - طلب إليها طويلا العمل على تحقيق المصالحة الوطنية، الشيء الوحيد الذي يمكنه أن يكفل السلم الدائم في البلد. إلا أن الأحداث التي وقعت مؤخرا بيّنت أن الفصائل لم تكن ملتزمة التزاما تاما بالقيام بذلك: ان وقف إطلاق النار يُحترم انتهاكه وليس التقيد به، وانتهاكات حقوق الانسان تبدو شائعة، ولم يحرز تقدم حقيقي في إنشاء المؤسسات المنصوص عليها في الاتفاقات المذكورة.

وفي هذا السياق، فإن الاجتماع المنظم بمبادرة من رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا، والمقرر عقده الشهر القادم في أبوجا، يبدو من جهات كثيرة ممثلا فرصة أخيرة. ويحدو وفد بلدي أمل وطيد أن يضع الليبريون المصلحة الوطنية أولا، وأن يلتزموا أخيرا وبحسن نية وبإحساس بالاستمرارية، بعملية السلم.

وبالتالي، فإن قرار المجلس بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا يبعث اليوم وعلى حد سواء دعوة وصيحة تحذير: إنه يخبر الأطراف بأن الوقت ليس متأخرا لإبداء عزم حقيقي على استعادة السلم الدائم إلى ليبيريا. ولكنه يوضح أيضا أنه سيكون من المستحيل على المجتمع الدولي في القريب أن يواصل مساعدة ليبيريا إذا رفض الليبريون أنفسهم التوصل إلى تفاهم.

السيد سيدوروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن الوفد الروسي يشعر بقلق بالغ نتيجة للحالة المعقدة في ليبيريا، ولاحتمال أن ينزلق البلد إلى هوة حرب أهلية تسودها الفوضى، وتهدد السكان المدنيين بكوارث جديدة لا تحصى، كما تهدد المنطقة بالمزيد من زعزعة الاستقرار. إننا نلاحظ بأسف أن الأطراف الليبرية لم تنفذ، بعد حوالي أربعة أشهر من التوقيع على اتفاق أكر، حكما واحدا من أحكامه الأساسية، وأنها فشلت في حل المشكلة الأكثر إلحاحا المتعلقة بإنشاء مجلس دولة. ونتيجة لهذا النهج غير المسؤول الذي يتبعه زعماء المجموعات المسلحة لمصير بلدهم وشعبه، لا تزال عملية السلم في ليبيريا معطلة: لقد انتهك وقف إطلاق النار، وأبلغ عن تزايد

السلم لا يبرران بالضرورة تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا. والواقع، أن الحالة تردت؛ وليس هناك اتفاق حتى الآن على تكوين مجلس الدولة. كما انهار وقف إطلاق النار.

ومع ذلك، نعتقد بأنه يجب على مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا المقرر عقده في أبوجا، برعاية حكومة نيجيريا، أن يقدم فرصة لتحقيق الطفرة الإيجابية التي تحتاجها بصورة ماسة ليبريا المنكوبة بالحرب. وفي هذا السياق، نود أن نؤكد مجددا على دعمنا للجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وفريق المراقبين العسكريين في مساعدة عملية السلم في ليبيريا.

ومؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا سيكتسي أهمية فائقة، ونحث جميع الأطراف المعنية على حضوره وعلى العمل معا، بروح من حسن النية والحل التوافقي، من أجل التوصل الى سبيل للخروج من المأزق المفجع الذي وسم الحالة في ليبيريا لمدة طويلة.

يجب على الفصائل في ليبيريا أن تدرك أنها تتحمل مسؤولية التوصل إلى تسوية دائمة للأزمة في بلدها. ولذلك، نحثها على احترام وقف إطلاق النار وعلى تنفيذ سائر أحكام اتفاق أكر. وإذا لم يحرز تقدم حقيقي، سيكون من الصعب بشكل متزايد أن يواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة إلى ليبيريا.

ومن ثم، سيتعين على المجلس أن يدرس بعناية فائقة مستقبل وجود الأمم المتحدة في ليبيريا عندما تنتهي الولاية الراهنة في نهاية حزيران/يونيه.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد اتخذ مجلسنا توا بالاجماع القرار ٩٨٥ (١٩٩٥) بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥. وفرنسا - بموافقتها على القرار - تود أن تعرب عن رغبتها في أن ترى تنفيذ عملية السلم في ليبيريا، الذي كان من المفروض أن يتحقق بتوقيع جميع الأطراف الليبرية على اتفاقات أوسومبو وكوتونو وأكر. وبتمديد وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبيريا على الأراضي الليبرية لفترة محدودة، تنوي فرنسا أيضا أن تبث رسالة واضحة إلى الأطراف.

ترتعد خوفا من مجرد تصور ما سيحدث لليبيريا إذا ما فشلت الفصائل مرة أخرى في التعاون.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبريا.

السيد بل (ليبيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، أهنيكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. إن خبرتكم الواسعة ومهاراتكم الدبلوماسية تؤكد لنا أن مداولات المجلس ستسير بسلاسة ونجاح. وأود أيضا أن أثني على السفير لي جاوشنغ الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية للطريقة القديرة التي أدار بها عمل المجلس خلال شهر آذار/مارس.

ويعرب وفد بلادي عن امتنانه العميق للأمين العام للاهتمام الذي لا يزال يبديه بالنزاع الليبري. ولا يزال نأمل أن يتحقق قريبا الهدف السامي، هدف إيجاد حل سلمي للنزاع. إن تقرير الأمين العام، المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٥ (S/1995/158)، والمؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥ (S/1995/279) يقيمان تقييما دقيقا الحالة السائدة في ليبريا ويوفران طرقا بديلة للعمل ينبغي أن تساعد المجلس في تقرير التدابير التي ينبغي أن يتخذها لانتهاء النزاع بين الأشقاء في بلدي.

ومنذ اندلاع الحرب الأهلية في ليبريا قبل خمسة سنوات ما برح من واجبنا الرسمي أن نمثل، أمام هذه الهيئة، مشاعر وآمال وتطلعات أبناء وطننا. وفي تلك المناسبات، سعينا الى أن نعرب عن معاناتهم واحباطاتهم وحنقهم إزاء الخسائر في الأرواح البريئة، التي تربو الآن عن ثلاثمائة ألف، وإزاء حقيقة أن مليونا ونيفا من مواطنينا حملوا على الهرب الى البلدان المجاورة كلاجئين.

وأثناء هذه الفترة من المعاناة الوطنية، ناشد الشعب الليبري المجتمع الدولي تقديم المساعدة، وقد تلقى هذه المساعدة ونحن لهذا ممتنون كل الامتنان. وفي هذا الصدد، كان الشعب ولا يزال مقدرا للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا على مبادراتها لحفظ السلم من ناحية وللمساعدة الغوثية الإنسانية التي قدمتها الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية من ناحية أخرى. وعلاوة على ذلك، أعطت

الأعمال العسكرية، بمصاحبة انتهاكات لحقوق الانسان على نطاق كبير.

لقد صوت الوفد الروسي مؤيدا لمشروع القرار الذي اعتمد توا لأنه يعطي الأطراف الليبرية إشارة واضحة بأن المجتمع الدولي مستعد لمواصلة تقديم المساعدة في تسوية النزاع، بينما يحتوي أيضا على تحذير واضح بأن النتيجة التي سينظر فيها المجلس المرة القادمة، ودور لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا في المستقبل، سيتوقفان أساسا على درجة نجاح الليبريين أنفسهم في إحراز تقدم نحو استعادة عملية السلم قبل انتهاء الولاية يوم ٣٠ حزيران/يونيه.

إننا نعتقد أن هذه إحدى الفرص الحقيقية - إن لم تكن الفرصة الحقيقية الوحيدة - للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في ليبريا. ويجب ألا تُفوت. ونأمل أن يقوم اجتماع القمة المقبل للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا بدور هام بناء في حل الصراع المطول في ليبريا، وفي استعادة عملية السلم. ونعتقد أن ما تقرر في القرار من إنشاء لجنة تابعة للأمم المتحدة لرصد الامتثال للحظر المفروض بمقتضى قرار مجلس الأمن ٧٨٨ (١٩٩٢)، سيساعد حقا على تطبيع الحالة، ليس في ليبريا وحدها، وإنما في المنطقة بأسرها. وفي هذا الصدد ندعو بشدة جميع الدول، وبخاصة المجاورة لليبريا، إلى المساعدة في تحسين فعالية الحظر على شحنات الأسلحة إلى ليبريا، وإلى التعاون التام مع اللجنة.

السيد ليفيولا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن للقرار الذي اتخذته مجلس الأمن توا أهمية بالغة لعملية السلم في ليبريا وللشعب الليبري الذي فقد السيطرة على بلده وتركها لحكم السلاح. وتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ ربما يكون آخر فرصة أمام ليبريا. ويحدونا أمل وطيد أن تفهم الفصائل ويفهم الزعماء السياسيون هناك الرسالة بوضوح تام.

ويرحب وفد بلدي ترحيبا حارا بجهود رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا في البحث عن السلم في ليبريا. ونأمل أن ينجح اجتماع القمة، المخطط له أن يعقد يوم ١٠ أيار/مايو ١٩٩٥، في إحلال السلم في ذلك البلد المخرب. ونحن

السياسي وللتنفيذ التام لأحكام الاتفاقات السابقة، بما فيها وقف إطلاق النار وتنصيب مجلس الدولة. وعلاوة على ذلك، إذا لم تستفد الأطراف من هذه الفرصة، فإن الإرادة الحسنة للمجتمع الدولي ودعمه، سيتضاءلان.

وفي الوقت الذي ندرك فيه نحن الليبريين أن هذه المنظمة، والدول الأعضاء فيها حقاً، لا يمكنها مواصلة استخدام الموارد الشحيحة لمساعدة أطراف غير مستعدة لأن تحسم خلافاتها سلمياً، ينبغي أن نأخذ في اعتبارنا أن أغلبية الليبريين ترغب في العيش في سلام: إن الفصائل المسلحة هي التي مازالت تأخذ الشعب الليبري رهينة لها. وفي هذه الحالة هل ينبغي التخلي عن شعب أعزل بسبب الأعمال الطائشة للقلّة؟ ونحن نؤمن إيماناً قوياً أنه في حقبة ما بعد الحرب الباردة هذه، تضطلع هذه المنظمة بالتزام أخلاقي، وينبغي أن تنظر في اتخاذ تدابير جريئة ومتسمة بسعة الخيال لمعالجة هذه المشكلة وغيرها من المشاكل ذات الصلة الناجمة عن المنازعات الداخلية في الدول الأعضاء.

ونحن شعب ليبيا قد عانينا بما فيه الكفاية، ونتوق إلى عودة الحياة الطبيعية في بلدنا. وكما كان الحال من قبل، لا يسعنا إلا أن نناشد المجتمع الدولي ألا يتركنا قبل حل النزاع. لقد أبدت الأمم المتحدة قدراً كبيراً من الشجاعة والمثابرة في منازعات أخرى، ونأمل ونؤمن أنها ستبذل جهداً مماثلاً في ليبيا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل ليبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ.

لا يوجد متكلمون آخرون. وبذلك يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.

الأمم المتحدة سلطتها المعنوية للعديد من مبادرات السلم التي اضطلعت بها الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا، مما أعطى معنى محدداً للفصل الثامن من الميثاق، الذي يشجع التعاون مع الهيئات الإقليمية في التسوية السلمية للمنازعات.

إن جهود الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا يدعمها كون الليبريين بأغلبية كبيرة قد أعربوا عن تفضيلهم للمؤسسات الديمقراطية وحكم القانون، معارضة الاستخدام القسري للقوة العسكرية لتحقيق السلطة السياسية. ومن المحزن أن هذا التطلع المشروع قد غاب عن أنظار الفصائل في ليبيا وهي الفصائل التي تبدو عازمة على نيل السلطة بقوة السلاح. وحتى الآن نقضت كل اتفاق وقعت عليه، ومازالت بدلاً من ذلك تخضع شعب ليبيا لأعمال الارهاب والعنف.

وهذه الحالة المؤسفة عائق رئيسي أمام تسريح المقاتلين ونزع سلاحهم. ويبقى أمامنا الآن أن نسأل من هو المسؤول عن المأزق، وما هو نوع الضغط الذي يمكن أن يمارس بحيث يدفع الفصائل على التخلي عن موقفها المتعنت المولع بالقتال والسعي إلى المواءمة السياسية. وقدمت مرة تلو أخرى تنازلات مع مراعاة الشواغل المحددة لفصائل معينة. ولسوء الحظ، لم يساعد هذا النهج إلا على زيادة جرأتها على التقدم بمطالب جديدة.

وفي هذا الصدد، من الجلي أنه ما لم يقلص الدعم بكل أشكاله لهذه الفصائل، فإنها لن تحترم الاتفاقات التي وقعت عليها. ولهذا نرحب بقرعة الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ونؤيدها - وهي التي ستعالج فيها هذه المسألة، في جملة أمور أخرى. ونحن يقينا ممتنون أيما امتنان لمجلس الأمن على القرار الذي يتضمن عناصر ستساعد على كفاءة احترام حظر توريد الأسلحة.

والرأي السائد هو أن القمة القادمة للجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا ستتيح آخر وأفضل أمل أمام الأطراف الليبرية للتوصل إلى التوفيق